



الوثيقة WSIS/PCIP/DT/1-A

21 مارس 2003

الأصل: الإنكليزية

مشروع إعلان المبادئ

على أساس المناقشات التي دارت في اجتماعات فريق العمل التابع للجنة الفرعية 2

(الوثيقة DT-2 المنقحة)

[ملحوظة: النص بكامله موضوع بين قوسين معقوفين]

القسم الأول

ألف. بناء مجتمع المعلومات: تحدٍ عالمي جديد في الألفية الجديدة

1. نحن ممثلي شعوب العالم، المجتمعين في جنيف من 10 إلى 12 ديسمبر 2003، في المرحلة الأولى من القمة العالمية لمجتمع المعلومات، نعلن رغبتنا المشتركة والتزامنا المشترك لبناء مجتمع من نوع جديد، هو مجتمع المعلومات، يقوم على المبادئ المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وتصح فيه التكنولوجيات الجديدة، ولا سيما تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، أداة أساسية، يمكن للجميع النفاذ إليها، لإقامة عالم ينعم بمزيد من السلم والرخاء والعدالة، ويقوم على إنسانيتنا المشتركة بكل ما فيها من تنوع.
2. ونعترف بأن المعارف والمعلومات والاتصالات تمثل لب تقدم البشرية ومساعدتها ورفاهيتها، وبأنه على الرغم من أن الزيادة الهائلة في حجم وسرعة تدفق المعلومات وتواجدها في كل مكان بفضل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الجديدة قد حققت بالفعل تغييرات عميقة في حياة الشعوب كما أنها تخلق فرصاً جديدة هائلة، فإنها لم تحقق فائدة حتى الآن للغالبية العظمى من الشعوب في العالم.
3. ونشير إلى عزمنا المشترك، المنوّه عنه في إعلان الألفية، على تعزيز الديمقراطية واحترام جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية المعترف بها دولياً، بما في ذلك الحق في التنمية، ونكرر التزامنا بالعمل على تحقيق التنمية المستدامة.
4. واقتناعاً منا بأن ثورة المعلومات والاتصالات ما زالت في مهدها، وبأن إمكانيات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات غير المستغلة في تحسين الإنتاجية ونوعية الحياة تمثل قضية خطيرة بالنسبة لنا، ولا سيما بالنسبة لغالبية شعوب العالم في البلدان النامية والبلدان التي يمر اقتصادها بمرحلة التحول إلى اقتصاد السوق وهي البلدان التي تتعرض لمخاطر التخلف عن ركب التقدم وزيادة التهميش.
5. وندرك تمام الإدراك أن قدرتنا المنفردة والجماعية على إنشاء المعارف وتقاسمها قد أصبحت قوة دافعة في تشكيل مستقبلنا، وأنه أصبح من الضروري الآن اتخاذ إجراءات ملموسة والتوصل إلى التزام عالمي يضمن تسخير هذه التكنولوجيات الجديدة في الإسراع بتحقيق أهداف التنمية في الألفية الجديدة التي حددناها لأنفسنا في قمة الألفية.

6. وإننا جميعاً - حكومات وقطاع خاص ومجتمع مدني - نواجه تحديات معقدة ومتزايدة تتطلب شكلاً جديداً من التضامن والتعاون وأدواراً ومسؤوليات جديدة أو متزايدة.

باء. نعلن رؤيتنا المشتركة لمجتمع المعلومات:

7. إن مجتمع المعلومات الذي نسعى إلى إقامته هو مجتمع شامل يتمكن فيه جميع الأشخاص، بدون تمييز من أي نوع كان، من إنشاء المعلومات والمعارف، وتلقيها، وتقاسمها والاستفادة منها بأي وسيلة من الوسائل دون اعتبار للحدود الجغرافية.

8. ينبغي أن يركز مجتمع المعلومات على العنصر البشري وأن تكون نواته هي المواطنين والمجتمعات، وأن يكون في خدمة البشرية. وينبغي أن يكون مجتمع المعلومات بيئة تسمح بنشر المعلومات والمعارف كما تسمح لجميع قطاعات البشر باستغلالها في تنميتهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية.

9. إن مجتمع المعلومات يمثل شكلاً جديداً ومرحلة أعلى من مراحل التنظيم الاجتماعي، تتصافر فيه شبكات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المتطورة ويمكن فيه تحقيق النفاذ المنصف والواسع إلى المعلومات، ويتوافر فيه المحتوى اللائم في نسق يمكن النفاذ إليه، كما يجب أن تتوافر فيه سبل الاتصال الفعالة التي تساعد الشعوب على تحقيق إمكاناتها الكاملة، وتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة، وتحسين نوعية الحياة للجميع، والتخفيف من حدة الفقر والجوع.

10. وتشمل المقتضيات الأساسية لتحقيق التنمية المنصفة لمجتمع المعلومات:

- احترام جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية المعترف بها دولياً، وخصوصاً حقه في حرية الرأي والتعبير، بما في ذلك حقه في اعتناق آراء خاصة به دون تدخل من أحد، وحقه في التماس المعلومات والأفكار والحصول عليها وإعطائها بأي وسيلة من الوسائل دون اعتبار للحدود الجغرافية، طبقاً للمادة 19 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر عن الأمم المتحدة وحق الأفراد في النفاذ دون عائق إلى وسائط الاتصال ومصادر المعلومات.

- الالتزام بالديمقراطية والحكم السديد وكذلك وجود وسائط اتصال مستقلة وتعددية وحررة وغير ذلك من وسائط الاتصال بأشكالها المختلفة، وفقاً للنظام القانوني لكل بلد، باعتبارها أدوات مهمة لتعزيز الإعلام العام، وتنمية المجتمع والتماسك الاجتماعي.

- التمسك بالتعهدات الدولية فيما يتعلق بالسلم والأمن الدوليين، والتنمية المستدامة، والمساواة، والتضامن، والتسامح، وكرامة الإنسان، والتقدم الاقتصادي، وحماية البيئة، وبناء قيم جديدة وتوطيد الثقة في استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والمعايير الخاصة بها.

- بناء بيئة توحى بالثقة والأمل في استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتضمن أمن الشبكات والمعلومات، كما تضمن على وجه الخصوص حماية الخصوصية.

- ضمان تنمية القدرات البشرية بالدرجة الكافية كي يمكن تحقيق الاستفادة الكاملة من المنافع التي تتيحها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وزيادة الوعي العام بقدرتها على تحسين حياة البشر عن طريق تمكينهم من تخطي العقبات التقليدية مثل المسافة والزمن.

- تغذية روح الإبداع، وتوفير الدعم للتدفق الحر والمتزايد للآراء المتعددة التي تتدفق من مصادر مختلفة، واحترام الهوية الثقافية بكل ما فيها من تنوع، والتنوع اللغوي والتعددية اللغوية وكذلك قيمة الظروف المؤاتية لإنتاج وتجهيز ونشر المحتوى المحلي والحفاظ عليه.

11. يجب أن يستجيب مجتمع المعلومات لتحديات التنمية الإضافية التي تفرضها الفجوة الرقمية وأن يساعد في تحقيق الأهداف التي يتوخاها إعلان الألفية الصادر عن الأمم المتحدة فيما يتعلق بمكافحة الفقر والجوع والحد من الأمية، وتقليل معدل وفيات الأطفال الرضع، وتحسين أوضاع المرأة وتحسين صحة الأمهات، ومكافحة الأمراض وتعزيز الاستقرار البيئي.

جيم. مجتمع معلومات للجميع: المبادئ الرئيسية

12. يجب أن يخدم مجتمع المعلومات مصالح جميع الأمم، وأن يكون ذلك بطريقة تضمن تحقيق تنمية منصفة ومتوازنة ومتناسقة لجميع شعوب العالم، وعلى الأخص مصالح البلدان النامية وأقل البلدان نمواً. وينبغي الاهتمام بالدول الجزرية الصغيرة، والبلدان التي يمر

اقتصادها بمرحلة التحول إلى اقتصاد السوق والبلدان الخارجة من نزاعات، مع مراعاة السمات الجغرافية الفريدة للدول والأقاليم وتنوعها السكاني.

13. يجب توجيه مجتمع المعلومات صوب القضاء على الفروق الاجتماعية والاقتصادية القائمة في مجتمعاتنا، وتجنب ظهور أشكال جديدة من الاستبعاد، ليصبح قوة إيجابية من أجل شعوب العالم كافة بالمساعدة على تقليل التفاوت فيما بين البلدان وفي داخلها.

14. يعد التمكين والشمول من الخصائص والأهداف الأساسية لمجتمع المعلومات. وبناءً عليه، يجب توجيه اهتمام خاص للفئات التالية:

- الفئات المهمشة، بما في ذلك المهاجرون واللاجئون والعاطلون عن العمل والمحرومون من الامتيازات ومن الحقوق المدنية.
- الفئات الضعيفة، بما في ذلك الأطفال وكبار السن والمعوقون وذوو الاحتياجات الخاصة.
- السكان والمجتمعات المحلية الأصلية.

15. ساهمت علاقات القوة غير المتساوية وغيرها من الجوانب الاجتماعية والثقافية في التمايز بين الرجال والنساء في فرص النفاذ والمشاركة والمكانة. ويجب توجيه مزيد من الاهتمام إلى التغلب على هذه القيود وكفالة استفادة المرأة بقدر متساو من المنافع التي يتيحها التوسع في استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. بما يساعد على تمكينها ومشاركتها الكاملة في تحقيق التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية وتحسين حياتها.

16. يمثل الشباب غالبية سكان العالم، ويقومون بدور رائد في استنباط تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتطويرها. ومع ذلك، يظل الكثير من الشباب، وخصوصاً في البلدان النامية، محرومين من المزايا ومن الاتصالات. ويجب توجيه مزيد من الاهتمام الخاص لتمكين الشباب من فرص التعلم، باعتبارهم يمثلون قوة العمل في المستقبل، وكذلك تمكين المواطنين ذوي الاحتياجات الخاصة.

(1) البنية التحتية للمعلومات والاتصالات

17. يجب أن يكون الحصول على النفاذ الشامل والواسع بتكلفة معتدلة من الأهداف التي يحرص على تحقيقها جميع أصحاب المصلحة المعنيين ببناء مجتمع المعلومات.

18. بناء مرافق البنية التحتية: يعد وجود شبكة للمعلومات والاتصالات متطورة ومن السهل النفاذ إليها من المقتضيات الأساسية للتقدم الاجتماعي والاقتصادي للبلدان، ولرفاهية جميع المواطنين والمجتمعات المحلية. وفي هذا الصدد، يعد تطوير إمكانيات التوصيل ذا أهمية خاصة.

19. نقاط النفاذ التي تخدم المجتمعات المحلية: يوفر النفاذ العام من المراكز التي تخدم المجتمعات المحلية مثل مكاتب البريد والمكاتب والمدارس أداة فعالة لتعزيز النفاذ الشامل لا سيما في المناطق الريفية والنائية والمناطق الحضرية الفقيرة.

20. مؤشرات قياس مدى تطور مجتمع المعلومات ومتابعة مدى انتشاره: من الضروري وجود مؤشرات لقياس تطور مجتمع المعلومات، وعلى وجه الخصوص احتياجات وأداء البلدان النامية وظروفها الخاصة. وينبغي أيضاً تحديد الأهداف لقياس مدى تغلغل خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات داخل المجتمعات المحلية على المستويين الحضري والريفي.

(2) النفاذ إلى المعلومات والمعارف

21. يعد الحق في الاتصال وحق جميع المواطنين في النفاذ إلى المعلومات من الحقوق الأساسية في مجتمع المعلومات.

22. النفاذ إلى المعارف: ينبغي أن يستفيد الأفراد والمنظمات من النفاذ إلى المعلومات والمعارف والأفكار. ويمكن تعزيز تقاسم المعلومات وتقوية المعارف العالمية من أجل تحقيق التنمية عن طريق ضمان النفاذ النصف إلى المعلومات اللازمة للأنشطة التعليمية والعلمية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية.

23. النفاذ إلى المعلومات المشاع: تشكل المعلومات المشاع المتجددة والثرية عنصراً أساسياً في نمو مجتمع المعلومات. ويجب أن يكون النفاذ إلى المعلومات المشاع ميسراً.

24. البرمجيات مفتوحة المعايير ومفتوحة المصدر: تمثل البرمجيات مفتوحة المعايير ومفتوحة المصدر عناصر أساسية في إيجاد طرق تساعد على النفاذ إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بتكلفة معتدلة.

25. الحواجز: تنشأ الحواجز التي تعترض النفاذ النصف من الاختلافات في مستويات التعليم ومعرفة القراءة والكتابة، ومن الاختلافات بين الجنسين وفوارق السن والتباين في الدخل وفي إمكانيات التوصيل، وكذلك من افتقار المستعملين إلى التدريب

كما تنشأ من المعوقات الثقافية واللغوية والظروف الخاصة التي تحد من النفاذ إلى التكنولوجيا المناسبة. ويمكن أيضاً استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التغلب على هذه الحواجز وغيرها من الحواجز في المجتمع.

26. **تدفق المعلومات:** ينبغي، في سياق بناء مجتمع المعلومات، السعي من أجل تحقيق تدفق أفضل للمعلومات.

(3) دور الحكومات وقطاع الأعمال والمجتمع المدني في تعزيز تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية

27. إن لجميع الشركاء، أي منظمات القطاع العام والقطاع الخاص والمجتمع المدني، مصلحة في تنمية المعلومات والاتصالات، وينبغي إشراكهم بشكل كامل في عملية اتخاذ القرارات على المستويات المحلية والوطنية والإقليمية والدولية. وينبغي أن تعمل الحكومات في إطار تنسيق وثيق مع مشروعات القطاع الخاص ومع المجتمع المدني.

28. **القدرات اللازمة لتصنيع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات:** من الضروري أن تعمل الحكومات على تشجيع نقل التكنولوجيا وتشجيع الاستثمار، بما في ذلك استثمار رأس المال المشترك، في إنشاء مرافق وطنية وإقليمية لإنتاج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وفي البحوث والتنمية ومشاريع الحاضنات التكنولوجية والمشاريع الصغيرة والمتوسطة، لا سيما أن البلدان النامية لا تزال متعثرة في هذا المجال.

29. **تطوير التطبيقات استجابة للطلب:** سيؤدي النمو في الطلب على عدد من التطبيقات (مثل الحكومة الإلكترونية، والتعلم الإلكتروني، والصحة الإلكترونية، والتجارة الإلكترونية) إلى إيجاد بيئة مؤاتية لتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في تطوير خدمات جديدة.

(4) بناء القدرات

30. يجب تمكين جميع الناس من اكتساب المهارات الضرورية للمشاركة الفعالة في مجتمع المعلومات وإدراك جوانبه والإمام باقتصاد المعرفة والانتفاع بكل ما يتيح من إمكانيات. ويجب زيادة الاهتمام بتدريب المدربين وكذلك بناء القدرات المؤسسية المتصلة بجمع المعلومات والمعارف وتنظيمها وتخزينها وتبادلها.

31. **تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التعليم:** ينبغي التشجيع على استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التعليم وتنمية الموارد البشرية، مع الاهتمام بشكل خاص باحتياجات المعوقين.

32. **بناء القدرات من أجل تمكين الناس من الاستفادة من الفرص التي تتيحها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات:** ينبغي إشراك الأفراد في تحديد احتياجاتهم وفي وضع البرامج التي تلي هذه الاحتياجات. ويتطلب التطور التكنولوجي أن تكون عملية التعلم مستمرة وأن يكون التدريب متواصلاً للجميع. وينبغي أن تأخذ السياسات العامة في الاعتبار عدم تكافؤ فرص الحصول على نوعية جيدة من التعليم والتدريب لا سيما في حالة الفئات الضعيفة والمحرومة من الخدمات أو في حالة المناطق النائية.

33. **تدريب المتخصصين في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات:** يجب الاهتمام بتلبية الطلب المتزايد على المتخصصين في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على جميع المستويات.

(5) بناء الثقة في استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتوفير الأمن في مجال استخدامها

34. يعد توافر بنية تحتية متطورة بما فيه الكفاية من المقتضيات الأساسية لتمكين جميع أصحاب المصلحة من النفاذ إلى المعلومات بشكل مأمون ويمكن الاعتماد عليه، ورفع مستوى الخدمات ذات الصلة.

35. **بنية تحتية آمنة يُعتمد عليها:** يتطلب تحقيق الانتفاع الكامل بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات أن تكون الشبكات وأنظمة المعلومات على درجة كافية من القوة والمتانة بحيث تتمكن من منع الحوادث الأمنية وكشفها والتعامل معها بصورة ملائمة. إلا أن الأمن الفعال لأنظمة المعلومات ليس مسألة تتعلق بالحكومات فقط أو بالممارسات الخاصة بإنفاذ القوانين، ولا بالتكنولوجيا، وإنما يحتاج الأمر إلى وجود ثقافة عالمية تهتم بالأمن السيبراني (القرار 57/295 الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة في 20 ديسمبر 2002).

36. **دور أصحاب المصلحة:** ينبغي للحكومات أن تعمل على تعزيز وعي مجتمعاتها بالمخاطر التي تهدد الأمن السيبراني، وأن تسعى لتوطيد التعاون مع القطاع الخاص والمجتمع المدني لمنع استخدام مصادر المعلومات والتكنولوجيات في الأغراض الإجرامية أو الإرهابية، عملاً على بناء الثقة في مجتمع المعلومات والاطمئنان إليه. وللمجتمعات المحلية والأسر دور خاص أيضاً ينبغي أن تقوم به في هذا الصدد.

37. **التعاون الدولي:** يجب تنسيق الجهود الدولية والإقليمية والوطنية من أجل تحسين أمن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المجالين المدني والعسكري، مع مراعاة أهمية وجود بنية تحتية آمنة وتدفق آمن للبيانات وفقاً للمعايير والمبادئ التوجيهية الدولية.

6) البيئة التمكينية

38. يعد وجود أطر السياسات والأطر القانونية والتنظيمية الداعمة والمستقرة من المقتضيات الأساسية لتعزيز الثقة في تطور مجتمع المعلومات.
39. **الإدارة السديدة:** يجب أن يعزز مجتمع المعلومات الديمقراطية القائمة على المشاركة، والشفافية، والمساءلة وأن يساند في جميع الأوقات مبدأ الشرعية. فالمعلومات هي أساس عملية اتخاذ القرارات بطريقة تتسم بالشفافية والقيام بالمهام بطريقة سليمة سواء بالنسبة للمجتمع العالمي أو للمجتمعات المحلية. ويمكن أن تكون تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أداة مهمة وعظيمة الكفاءة ليس في الإدارة السديدة فحسب بل وكذلك في تيسير الاتصال بأجهزة الحكم.
40. **بيئة السوق:** ينبغي للحكومات، إذا أرادت تعظيم المزايا الاقتصادية والاجتماعية لمجتمع المعلومات، أن تعمل على تهيئة بيئة قانونية وتنظيمية وسياسية لا تميزية جديدة بالثقة وتتسم بالشفافية، وقادرة على تشجيع الابتكار التكنولوجي والمنافسة، مما يساعد على اجتذاب الاستثمارات الضرورية لتطوير البنية التحتية واستحداث خدمات جديدة.
41. **وضع السياسات والاستراتيجيات الوطنية:** من الأهمية القصوى أن يتم تعزيز القدرات الخاصة بوضع السياسات في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل تعزيز العمليات والمؤسسات الوطنية والإقليمية المعنية بوضع سياسات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ومما يساعد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على تعزيز التنمية وضع الجهود والبرامج ذات الصلة ضمن استراتيجية إنمائية وطنية.
42. **التوحيد القياسي:** يعد التوحيد القياسي إحدى اللبنات الأساسية في بناء مجتمع المعلومات. وينبغي أن يساعد الحوار الدولي في مجال السياسات على المستويات العالمية والإقليمية وشبه الإقليمية على تحديد وتطبيق المعايير التي يمكن أن يقوم بينها تشغيل بيني، ونقل الخبرات وتقديم المساعدات التقنية. ويعد وضع واستخدام المعايير المفتوحة من الأمور ذات الأهمية الخاصة بالنسبة للبلدان النامية. وفي هذا الصدد، يمكن أن يساهم التوسع في استخدام البرمجيات مفتوحة المصدر كثيراً في زيادة النفاذ إلى البرمجيات وتنويع فرص اختيار المستهلكين لها.
43. **إدارة الطيف:** يجب إدارة طيف الترددات الراديوية بما يحقق المصلحة العامة والشاملة، وطبقاً لمبدأ الشرعية الأساسي، ومع مراعاة الكاملة للقوانين والتشريعات الوطنية والاتفاقات الدولية التي تنظم إدارة الترددات.
44. **إدارة الأسماء والعناوين في الإنترنت:** يجب أن تكون إدارة الإنترنت متعددة الأطراف، وأن تكون ديمقراطية وأن تتسم بالشفافية، وأن تأخذ في الاعتبار احتياجات القطاعين العام والخاص وكذلك احتياجات المجتمع المدني، واحترام التعددية اللغوية. وينبغي إسناد مسؤولية تنسيق حواسيب الخدمة الرئيسية، وأسماء الميادين، وتخصيص عناوين بروتوكول الإنترنت إلى هيئة دولية حكومية مناسبة. وينبغي أن تكون سلطة تحديد أسماء ميادين المستوى الأعلى من الحقوق السيادية للبلدان.
45. يكون تأمين النفاذ إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وفقاً للقانون الدولي، مع مراعاة أن بعض البلدان تتأثر بالتدابير أحادية الجانب التي لا تتوافق مع القانون الدولي والتي تخلق عراقيل أمام التجارة الدولية¹.

7) تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

46. يحقق استخدام وانتشار تكنولوجيا المعلومات والاتصالات العديد من المنافع في جميع مناحي حياتنا اليومية بما في ذلك الحكومة، والرعاية الصحية، والتعليم وقطاع الأعمال.
47. **التطبيقات المناسبة:** يساعد تطوير التطبيقات والمحتوى الذي يناسب الاحتياجات المحلية على تعزيز التعاون وتضافر الجهود مما يؤدي إلى تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية مع توجيه اهتمام خاص لخدمة المناطق الريفية والنائية، من خلال دعم المشروعات التي تضمن تقاسم المعلومات.

¹ أبديت التحفظات التالية على هذه الفقرة:

بيان من الولايات المتحدة: "تتحفظ الولايات المتحدة الأمريكية على هذا النص وتتقدم باعترضها على اللغة غير اللاتينية وغير المتسقة مع الغرض من المؤتمر." بيان من كندا: "تقدر كندا الجهود التي تبذلها الحكومة المضيفة والحكومات الأخرى للتوصل إلى توافق في الآراء بشأن نص هذه الفقرة. ولكن للأسف وعلى الرغم من هذه الجهود لا تستطيع كندا الموافقة على النص النهائي لهذه الفقرة."

8 الهوية الثقافية والتنوع اللغوي والمحتوى المحلي وتطوير الوسائط

48. يقوم مجتمع المعلومات على أساس احترام التعبير الثقافي والتمتع به. وينبغي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات الجديدة أن تعزز التنوع الثقافي والتعددية اللغوية كما ينبغي للحكومات أن تعمل على وضع سياسات فعالة لتحقيق هذا الغرض.
49. **التنوع الثقافي واللغوي:** تُعد الهوية الثقافية والتنوع اللغوي والتعددية اللغوية واللغات المحلية من القوى الدافعة لعملية تطوير المحتوى اللازم للاستخدام المحلي والدولي (منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، الإعلان العالمي للتنوع الثقافي، 2001).
50. **المحتوى:** يجب إعطاء أولوية عالية لمسألة صياغة المحتوى المحلي. وأفضل وسيلة لحفز الإبداع في إنشاء وتجهيز ونشر المحتوى المحلي والحفاظ عليه هو وجود توازن كاف بين حقوق الملكية الفكرية واحتياجات المستفيدين من المعلومات.
51. **الوسائط:** يمكن أن تساعد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تعزيز الوسائط التقليدية مثل الإذاعة والمطبوعات، وهي الوسائط التي ستظل تلعب دوراً مهماً في مجال نشر المحتوى في مجتمع المعلومات.

9 الأبعاد الأخلاقية لمجتمع المعلومات

52. يجب أن يخضع الفضاء السبراني لقيم أخلاقية عالمية مثل الصدق والعدل والتضامن والتسامح واحترام كرامة الإنسان والمسؤولية المشتركة والمساءلة. ويجب أن تسعى جميع الأطراف الفاعلة في مجتمع المعلومات إلى الترويج لفكرة المصلحة العامة والحيلولة دون إساءة استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

10 التعاون الدولي والإقليمي

53. مجتمع المعلومات له طابع عالمي لا ينفصم عنه. ومن ثم ينبغي إجراء حوار بشأن السياسات يستند إلى الاتجاهات العالمية في مجتمع المعلومات، على المستويات العالمية والإقليمية وشبه الإقليمية، من أجل تسهيل:
- توفير المساعدات التقنية من أجل بناء القدرات الوطنية والإقليمية اللازمة للإبقاء على التعاون الإقليمي والدولي وتوطيده؛
 - نقل التكنولوجيا؛
 - تقاسم الخبرات؛
 - تقاسم المعارف؛
 - ووضع قواعد ومعايير متوافقة تحترم الخصائص والمصالح الوطنية.

[



القسم الثاني

مساهمات المراقبين في إعلان المبادئ*

ألف. ديباجة

[2] تقوم وسائط الإعلام بدور أساسي في إنشاء مجتمع المعلومات. ولكي تتحقق الإمكانيات السياسية والاقتصادية لمجتمع المعلومات، يحتاج المواطنون إلى النفاذ إلى معلومات كاملة لكي يكون بوسعهم دخول مجال المشاركة الديمقراطية على جميع المستويات، بما في ذلك المعلومات غير المتحيزة وتعدد الآراء، وكذلك النفاذ إلى تشكيلة واسعة من المحتوى، بما في ذلك المواد التي تعكس الثقافات القومية والإقليمية والمحتوى المتصل بالمجتمعات المحلية.

[4] وبتعزيز وتطوير إمكانيات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بما في ذلك الوسائط الإعلامية التقليدية مثل الإذاعة والتلفزيون، نستطيع الآن الاستجابة بشكل جديد وبطريقة أفضل للقضايا الحيوية والأزلية التي صاحبت الإنسانية في جميع مناحي الحياة، بما في ذلك الحد من الفقر وتكوين الثروات، وكذلك المساواة والعدالة الاجتماعية.

باء. رؤية مشتركة لمجتمع المعلومات

[7] يمثل مجتمع المعلومات البنيان الاجتماعي والإنساني الذي تسعى إلى إقامته بالتدرج جميع القوى الأساسية في العالم منذ بدأت قبل عدة عقود. وإنما إذ ننظر إلى جوانب التقدم الهائلة والسريعة والمتواصلة التي تحققتها صناعة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وندرك الإمكانيات الهائلة التي ستيحها هذا التقدم في مجالات إقامة مرافق البنية الأساسية للشبكات والخدمات التي توفرها، نرى من الضروري النظر إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والتعامل معها ليس كمنشأة اقتصادية له طابع خاص بين الأنشطة الأخرى بل أساساً كمجال اقتصادي وتكنولوجي يجب استخدامه في جميع الأنشطة البشرية، ويشترك فيه أصحاب المصلحة والأفراد على حد سواء.

[8] ومجتمع المعلومات العالمي هو بطبيعته مجتمع تظهر فيه جميع شعوب العالم على أنها تمثل معاً مجتمعاً واحداً، يستطيع فيه كل فرد، إذا تجاوز هويته الخاصة، أن يشعر بأنه جزء من هذا المجتمع الفريد. ويمثل بناء مجتمع المعلومات العالمي أول فرصة تتاح للمجتمع الدولي لإطلاق خياله والاستعداد لبناء مستقبله ككل، الأمر الذي لا بد أن يساعد على الأقل في توضيح مظاهر القصور والتناقض والانقسامات.

[9] لذلك، ينبغي النظر إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ليس كغاية تُنشد لذاتها بل كوسيلة. وتعد هذه التكنولوجيا مفيدة بقدر ما تساعد على إثراء حياة الأفراد وتمكينهم من خلال ما توفره من معلومات وقدرات.

[10] تشمل المقتضيات الأساسية لتطوير مجتمع المعلومات بطريقة مُنصفة:

- وجود بنية أساسية آمنة.
- وجود نظام سليم ومنصف للتعليم والرعاية الصحية.
- الاعتراف بالمنافع المترتبة على تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، مثل التعلم الإلكتروني، والصحة الإلكترونية، والحكومة الإلكترونية.
- اتباع أطر قانونية وسياسات تنظيمية قومية معززة للمنافسة بغرض اجتذاب الاستثمارات في جميع القطاعات المختلفة التي يتكون منها مجتمع المعلومات وتحديد جميع المعوقات التي تؤخر النمو الاقتصادي أو تعترض سبيله، والتخلص منها.
- اتباع إجراءات الإدارة السليمة على جميع المستويات بما يعنيه ذلك من شفافية ومساءلة واستدامة واستقرار وعمومية الإصلاحات الإدارية التي تستهدف تقريب الحكومات من استخدام النموذج الإلكتروني.

* تشير أرقام الفقرات إلى الأرقام المبينة في القسم الأول من الوثيقة. وفي حالة القضايا الجديدة الواردة في تعليقات المراقبين، أُضيف حرف إلى حوار الرقم (مثل 12 ألف أو باء، وهكذا).

- اتباع استراتيجيات قومية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات يشارك فيها الشركاء في التنمية بجميع مستوياتهم، بما فيها قطاع الأعمال على وجه الخصوص.
- الاعتراف بأن الشراكات متعددة الأطراف مع أصحاب المصلحة تمثل إطاراً رئيسياً للشروع في برامج تنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والاعتراف بالدور الرئيسي لقطاع الأعمال، وخصوصاً المشروعات الصغيرة والمتوسطة فيما يتعلق بإدارة هذه البرامج.

[10] من الضروري إقامة مجتمع المعلومات العالمي في إطار منظور حقوق الإنسان، وهذا يعني أن يقترن تطور مجتمع المعلومات العالمي باحترام حقوق الإنسان الأساسية والحفاظ عليها وتكريسها. ولن يكون ذلك ممكناً إلا عندما يلتزم جميع من لهم شأن في ذلك (الحكومات، وكيانات قطاع الأعمال، والمنظمات الدولية وكيانات المجتمع المدني) وكذلك الأفراد بتشجيع تنمية واستخدام تكنولوجيا المعلومات والخدمات التي تتيحها:

- بشكل يضمن النهوض بجميع الشعوب في العالم بطريقة منصفة ومتوازنة ومتناسقة، مع توجيه اهتمام خاص لاحتياجات البلدان النامية وتوقعاتها واحتياجات أكثر المجتمعات المحلية حرماناً في كل بلد: مثل النساء والشباب وسكان المناطق النائية أو الريفية أو الصحراوية، والمعوقين والسكان الأصليين.
- قبول الهوية والتراث الديني والثقافي واللغوي لمختلف شعوب العالم، واحترامها بكل السبل القانونية والتقنية والتنظيمية، والحفاظ عليها بروح التسامح.
- الأخذ، على المستوى الوطني، بالقوانين والقواعد واللوائح التي تحترم حرية الفرد وتعاقب جميع أشكال الأعمال أو الأنشطة أو السلوك التي تهددها.
- اتباع إطار للتعاون الدولي يقوم على روح التضامن الحقيقي والصادق والذي يستهدف تمكين البلدان النامية من الاستفادة من الأدوات الكافية لتحقيق التكامل الاجتماعي والتنمية الاقتصادية في وئام، على اعتبار أن هذه النتيجة هي أهم عامل يضمن لجميع شعوب العالم الأمن والسلم والاستقرار.
- ظروف عمل سالمة وصحية وآمنة ومنصفة.
- كرامة الإنسان وحقوق الإنسان والسلم العالمي.
- التضامن العالمي من أجل إصلاح جوانب التفاوت الاجتماعي والجغرافي.
- كيانات حكومية تقوم على مبدأ الشفافية والمساءلة على المستويات المحلية والوطنية والدولية.
- احترام المعايير العالمية لحقوق الإنسان والعمل على تنفيذها.
- المحافظة على التنمية الثقافية، والتنوع اللغوي، والهوية الثقافية والمحتوى المحلي، والعمل بنشاط على تعزيزها.
- يعد توفير تشكيلة متنوعة من الأعمال الخلاقة والمحتوى المبتكر محركاً أساسياً للتنمية الاجتماعية والثقافية والسياسية والاقتصادية. وبذلك يكون للمعنيين بابتكار المحتوى ونشره وإنتاجه دور حاسم في نشر المعارف والابتكارات والعلوم، وبالتالي ينغمسون انغماساً كاملاً في مجتمع المعلومات الذي يتيح سبلاً متطورة لتوصيل المعارف ونشرها ونقلها.
- ينبغي اعتبار الحق في المشاركة في عملية الاتصالات والمعلومات بما يتفق مع المادة 19 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ودون قيد على حرية التعبير، وحرية الصحافة، وكذلك الحق في النفاذ إلى المعلومات وابتكارها ونشرها دون أي نوع من أنواع الرقابة، حقاً من حقوق الإنسان.

[11] ينبغي ألا ينظر إلى الصحة من منظور كونها تطبيقاً ضيقاً حسب تعريف تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بل كجزء من نظام صحي شامل. فكما أن التعليم يُفهم على أنه عامل أساسي من عوامل التنمية، ينبغي أيضاً أن تلعب الصحة دوراً أساسياً في التنمية. وعلاوة على ذلك، فإن الاستثمارات المتصلة بالصحة يمكن أن تحفز التنمية الاقتصادية، على نحو ما ألقى الضوء عليه في سنة 2001 في التقرير الذي أصدرته لجنة الاقتصاديات الكلية والصحة، والذي يتضمن إشارات محددة إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

11 ألف] يجب أن تكون إحدى أولويات مجتمع المعلومات التقليل بشكل حاسم في فقر المعلومات، والاستفادة من جميع الموارد المتاحة (بما في ذلك الاستفادة من الموارد الطوعية). ويلعب المتطوعون بالفعل دوراً مهماً في إنشاء وتطوير مجتمع معلومات يقوم على الإنصاف والعدالة، من خلال مساعدتهم النشطة للشعوب في مكافحة هذا البُعد من أبعاد الفقر. وكلما اتسع انتشار مجتمع المعلومات، ستوسع بنفس القدر مشاركتهم في نشر المعلومات والتمكين من الاستفادة منها. ويعد المتطوعون أداة مهمة في إنشاء وتشغيل الشبكات التي تربط بين المواطنين.

جيم. المبادئ الأساسية

12] تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في خدمة التنمية: تمثل مرافق البنية التحتية للمعلومات والاتصالات والخدمات التي توفرها، منطلقاً متسعاً لتحقيق التنمية وأداة لتحقيق التكامل الاجتماعي، وبالتالي يجب نشرها واستخدامها على نطاق واسع في جميع البلدان النامية حتى يمكن تحقيق أهداف التنمية التي حددتها الأمم المتحدة للألفية الجديدة، كما يجب أن تساعد بصفة خاصة في تشجيع تحقيق التنمية المستدامة واستئصال الفقر.

12 ألف] إن المعرفة تراث للبشرية جمعاء.

12 باء] تعد المعلومات والاتصالات، في المجتمع الديمقراطي، أساساً للشفافية والحوار واتخاذ القرارات والاختيار عن علم في المجتمع النشط.

12 جيم] ستظل الوسائط التقليدية مثل الإذاعة والتلفزيون لفترة طويلة تمثل الوسائل الرئيسية لتزويد الغالبية العظمى بالمعلومات، وخصوصاً في بلدان العالم النامية. وبالتالي، يجب تطوير هذه الوسائط واستغلال أقصى طاقاتها باعتبارها من الدعائم الأساسية لمجتمع المعلومات وتقديم المحتوى للوسائط الأحدث التي أصبحت ممكنة بفضل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

13] من الواجب أن يتوجه مجتمع المعلومات نحو التخلص من الفوارق الاجتماعية والاقتصادية في مجتمعاتنا، والترويج لخلق فرص عمل جديدة، وتجنب ظهور أشكال جديدة من الاستبعاد وأن يصبح هذا المجتمع قوة إيجابية بالنسبة لجميع شعوب العالم بمساعدتها على الحد من التفاوت بين البلدان المتقدمة والنامية، وكذلك التفاوت في داخل البلدان.

14] إن مجتمع المعلومات هو المجتمع الذي تتاح فيه الفرصة لكل مواطن ليس فقط للنفوذ إلى المعلومات بل وكذلك لإنتاج المعلومات وممارسة قدراته الخلاقة.

14] ينبغي تسخير معارف المواطنين وخبراتهم كقوة دافعة لمجتمع المعلومات.

15] يعد تمكين المرأة ومشاركتها الكاملة في عملية اتخاذ القرارات والنفوذ إلى السلطة من المقتضيات الأساسية لتحقيق المساواة والتنمية والسلم (المادة 13، إعلان بيجين).

15] منظور المساواة بين الجنسين: لن يكون بناء مجتمع المعلومات العالمي ممكناً لو أن جميع الأطراف صاحبة المصلحة (الحكومات، وكيانات قطاع الأعمال، والمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني، والمنظمات الدولية) فشلت في إدماج منظور المساواة بين الجنسين في جميع مستويات العمل التي تكون مسؤولة عن القيام بها وإدارتها.

17] لا بد أن يكون هدف جميع أصحاب المصلحة القائمين ببناء مجتمع المعلومات هو تحقيق النفاذ الشامل إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بما فيها الإذاعة والتلفزيون، طبقاً للإطار القانوني المطبق في كل بلد.

(1) البنية التحتية للمعلومات والاتصالات

(2) النفاذ إلى المعلومات والمعارف

20] يعد توافر مصادر الطاقة من المقتضيات الأساسية لسد الفجوة الرقمية. ولذلك، فمن الأمور الأساسية وضع سياسة نشطة فيما يتعلق بمصادر الطاقة المتجددة؛ وهذه السياسة، التي ينبغي أن تحددها السلطات العامة، ينبغي أن يتقيد بها جميع الأطراف المعنية

بنشر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لضمان توافر مصادر الطاقة بنوعية مناسبة وبصفة مستدامة لجميع المستعملين، وخصوصاً في المناطق الريفية والمعزلة.

[21 ألف] الحق في المعلومات والحق في الاتصال: من المسلم به أن المعلومات والمعارف وكذلك الحق في الاتصال تعد من حقوق الإنسان الأساسية وينبغي أن تُضاف إلى قائمة حقوق الإنسان الأساسية (ميثاق حقوق الإنسان الأساسية). ولن تقوم مجتمع المعلومات العالمي قائمة ما لم تُتَّح الفرصة، وتتوافر القدرة لكل فرد في كل مكان على النفاذ إلى المعلومات أو شبكة الاتصالات. وهذا هو المقصود من النفاذ الشامل.

[22 ألف] يعد النفاذ إلى المعلومات حقاً من حقوق الإنسان الأساسية. ولوسائل الإعلام - القديمة منها والجديدة - دور رئيسي لا بد أن تقوم به في إقامة مجتمع للمعلومات يشمل جميع المواطنين ويستطيع أن يشارك فيه الجميع.

- وتحقيقاً لهذا الغرض، ينبغي أن يكون بوسع جميع المواطنين النفاذ إلى هذه الوسائل بتكلفة معتدلة. وتعد الإذاعة المفتوحة على الهواء، لا سيما إذا كانت تغطيتها شاملة، من الوسائل المهمة لتحقيق هذا الهدف؛ وينبغي تحسين التغطية الشاملة، وخصوصاً في البلدان النامية. كذلك ينبغي أن تكون الفرص الجديدة التي يتيحها عصر المعلومات في خدمة جميع المجتمعات.
- وللقيام بهذا الدور، يجب أن يكون بوسع وسائل الإعلام النفاذ دون عائق إلى كل ما يهم الجمهور، بما في ذلك الحق في إجراء تسجيلات وإقامة اتصالات بدون أي تدخل من السلطات العامة.

[23] تمثل المعلومات العمومية والمعلومات المشاع على المستوى العالمي حجر الزاوية في تحقيق المصلحة العامة على المستوى العالمي. وينبغي حمايتها وتوسيع نطاقها والترويج لها، وخصوصاً عن طريق البرمجيات مفتوحة المصدر والتي توزع بدون مقابل.

[26 ألف] يمكن اعتبار المتطوعين "الملجأ الأخير" في حشد الجهود البشرية النشطة في سبيل تحقيق التوصيل والنفاذ، ويمكن أن يكون ذلك أيضاً كجزء من نشاط منظمات المجتمع المدني. ويستطيع المتطوعون تمكين أعداد أكبر من السكان الذين يفتقرون إلى وسيلة النفاذ - ومعظمهم ممن يسمون "فقراء المعلومات" - من الاستفادة من المنتجات والمنافع المترتبة على النفاذ. ويمكن، في هذا الصدد، أن يكون لمتطوعي "الملجأ الأخير" دور فعال في التقدم نحو تحقيق الهدف النهائي وهو "توفير خدمات المعلومات والاتصالات للجميع".

(3) دور الحكومات وقطاع الأعمال والمجتمع المدني في تعزيز تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية

[27] ضرورة إقامة شراكات بين القطاعين العام والخاص لتعزيز القدرة على بناء القدرات والموارد البشرية.

(4) بناء القدرات

[32] تنمية الموارد البشرية: لا تستطيع البلدان النامية دخول مجتمع المعلومات العالمي دون أن تستعد لذلك بتعزيز قدراتها البشرية والمؤسسية والتنظيمية، وبدون زيادة الوعي بأهمية إنتاج المحتوى المحلي للمعلومات والاتصالات واستخدام اللغات المحلية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، عن طريق:

- برامج بناء القدرات والتدريب؛
- ونقل المعارف والخبرات.

[32] يتطلب النفاذ إلى المعلومات بطريقة مجدية، عن طريق قنوات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، توافر القدرة على استخدام هذه الأدوات التكنولوجية. ومن الطبيعي أن يكون للمتطوعين دور خاص في مساعدة الشعوب والمؤسسات على اكتساب المهارات والقدرات للاستفادة من هذه التكنولوجيات، وهذا ما توضحه مبادرات مثل UNITEs، و NetCorps Canada، ومبادرة متطوعي تقديم المساعدات التقنية، ومبادرات أخرى كثيرة.

(5) بناء الثقة في استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وبناء الأمن في مجال استخدامها

[35] إن الثقة والأمن والاطمئنان إلى التجهيزات التقنية القوية من العناصر الأساسية التي يتطلبها النجاح الكامل لمجتمع المعلومات، ولذلك ينبغي اتخاذ الإجراءات اللازمة لحماية مستعملي وسائل الإعلام وشبكات الاتصالات والمعلومات من إساءة استعمالها وانتهاك الخصوصية والسرية.

[35] يجب أن تراعي الجهود التي تبذل من أجل أمن الشبكات وأنظمة المعلومات حماية حقوق الإنسان والحريات المدنية مثل الخصوصية والحماية القانونية.

[36] ينبغي للحكومات أن تعمل على تعزيز وعي مجتمعاتها بالمخاطر التي تهدد الأمن السيبراني، وأن تسعى لتوطيد التعاون الدولي، بما في ذلك التعاون مع القطاع الخاص والمجتمع المدني، عملاً على بناء الثقة في مجتمع المعلومات والاطمئنان إليه، عن طريق احترام الخصوصية والتدفق الحر للمعلومات.

6 البيئة التمكينية

[39] اتباع سياسات معززة للمنافسة تتسم بالشفافية والثبات لتشجيع الاستثمار في البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتطبيقها.

[39] ينبغي أن تستهدف الإجراءات السياسية إقامة إطار تنظيمي يتسم بالشفافية ويساعد على تحقيق الأغراض المنشودة من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

[40] وضع استراتيجيات قومية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات تساعد على إيجاد فرص لوضع أهداف قابلة للقياس حتى يمكن تقدير مدى التقدم في تنفيذها.

[40] الالتزام بأن تكون عملية وضع السياسات مفتوحة يستطيع من خلالها جميع أصحاب المصلحة أن يساهموا على قدم المساواة، مع الاعتراف بمساهماتهم الفريدة في الحوارات الخاصة بوضع السياسات.

[45 ألف] نقل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات: لن يكون من الممكن بناء مجتمع معلومات عالمي في الوقت الذي ينتشر فيه اتخاذ قرارات تنظيمية من جانب واحد، تقوم على اعتبارات سياسية وتستهدف الحيلولة دون نفاذ البلدان إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

7 تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

[46] التعليم من المهد إلى اللحد.

[47] تعزيز إمكانيات مشاركة المجتمعات المحلية في المسائل المتصلة بالإدارة السديدة.

[47] تقوم رؤية مجتمع المعلومات على النفاذ المفتوح والمنصف وغير المقيد إلى المعلومات التي يمكن الاعتماد على صحتها (أو القائمة على القرائن) في مجال الصحة، والصالح العام العالمي، عن طريق تحقيق الاستفادة الكاملة من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تطوير نظام الرعاية الصحية.

[47 ألف] يمكن للمتطوعين المشاركة في تطوير ونشر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والمساهمة في زيادة وعي صانعي القرارات، وكذلك وعي السكان بصفة عامة، بالفرص التي تتيحها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تحقيق التنمية.

8 التنوع الثقافي واللغوي والمحتوى المحلي وتطوير الوسائل

[49] العمل على وضع اتفاقية عالمية للتنوع الثقافي.

[51] في هذا الصدد، تعد وسائل الإعلام المستقلة والتعددية، بكل أشكالها، أدوات مهمة لدعم المعلومات العامة، وتنمية المجتمع وحفظ التماسك الاجتماعي.

- الحد، من خلال التشريعات، من التركيز المفرط للوسائط مما يقضي على التعددية والتعبير الحر وينظر إلى المعلومات على أنها سلعة كبقية السلع الأخرى.

- أن يلتزم جميع المشاركين (وخصوصاً الوفود الوطنية) ببذل جهد ثلاثي من أجل دعم الوسائط في البلدان النامية وكذلك الوسائط التي تخدم القطاعات الضعيفة في كل بلد. وتتطلب هذه الجهود تدريباً فنياً، واحترام استقلال الإعلاميين، وضمان أمن وحماية الصحفيين، ودعم المحتوى المحلي والوسائط التي تخدم المجتمعات المحلية، وتوافر المستلزمات والبرمجيات، وسهولة النفاذ إلى التكنولوجيات الجديدة.

- يعد تركيز الوسائط على المستويين الوطني والعالمي منافياً لتنوع المعلومات.

- لضمان التنوع والتعددية في مجتمع المعلومات، ينبغي إخضاع الاحتكارات والتركيز المفرط للوسائط، بما في ذلك التركيز في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الجديدة، لقوانين عامة تحظر الاحتكار. وينبغي إصدار هذه القوانين العامة حيثما لا يوجد مثل لها وتشديدها عند اللزوم.

- وجود وسائط اتصال مستقلة وحررة، بما في ذلك الوسائط التي تخدم المجتمعات المحلية.
- ينبغي أن تشجع الوسائط بكل أشكالها، وكذلك تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الجديدة، التنوع الثقافي والتعددية اللغوية.

[51] يمكن أن تساعد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تعزيز الوسائل التقليدية مثل الإذاعة والمطبوعات، التي ستظل تلعب دوراً مهماً في مجال نشر المحتوى في مجتمع المعلومات. كما أن الإذاعة الرقمية، بما لها من قدرة على إدخال تحسينات تفاعلية، تعد أداة أساسية لجعل خدمات مجتمع المعلومات متاحة على نطاق واسع، مما يساعد على سد الفجوة الرقمية. ولذلك، فمن اللازم العمل على الأخذ بالنظام الرقمي.

(9) الأبعاد الأخلاقية لمجتمع المعلومات

[52] إن المجتمع الشامل والقدرة على البقاء يمكن أن يتطور فقط عندما يُنظر إلى المعلومات على أنها منفعة عامة وعندما يصبح النفاذ إلى المعلومات وتدقيقها الحر حقيقة واقعة.

[52 ألف] نظراً لتنوع مصالح الأطراف المختلفة التي لها دور في تطوير مجتمع المعلومات، ونظراً لتنوع الثقافات والقيم التي تقوم عليها، فلا مفر من وقوع منازعات بل ومصادمات على الدوام. وسوف يكون على مجتمعات المعلومات أن تتعايش مع ذلك. ولا ينبغي حل هذه النزاعات على أساس القوة السياسية أو الهيمنة الاقتصادية، بل ينبغي أن تقوم حلولها على الخطاب القائم على المبادئ الأخلاقية. ويجب للخطاب الأخلاقي أن يحترم المصالح والثقافات المتنوعة، وأن يؤدي إلى قيام شركات يُعتمد عليها بين الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني.

[52 باء] من الضروري تطبيق أعلى المعايير الأخلاقية في استخدام المعلومات الصحية والطبية التي يمكن أن تصون الحياة أو تُزهِقها.

[52 جيم] تشمل الأبعاد الأخلاقية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات ضرورة ضمان احترام خصوصية الأفراد وكرامة الإنسان، ولا سيما في سياق تزايد تكنولوجيا المعلومات التي تقتحم الخصوصية، وأنظمة الرقابة و"الوعي المعلوماتي".

(10) التعاون الدولي والإقليمي

[